

Distr.
GENERAL

E/1999/14/Add.3
14 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٣٠-٥ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اتخاذ إجراء بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها

موجز

يتضمن هذا التقرير القرارات والمقررات التي اتّخذت في الدورات التي عقدتها اللجان الإقليمية مؤخرًا وتتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء أو التي يوجه انتباهه إليها. ويغطي التقرير الفترة ما بين دورتي المجلس الموضوعتين لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وفي أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٩، عقدت أربع من اللجان الإقليمية الخمس دوراتها العادية: فعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دورتها الرابعة والخمسين في جنيف في الفترة من ٤ حتى ٦ أيار/مايو؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورتها الخامسة والخمسين في بانكوك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ نيسان/أبريل؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا الدورة الثالثة والثلاثين للجنة والاجتماع الرابع والعشرين لمؤتمر الوزراء في أديس أبابا في الفترة من ٦ حتى ٨ أيار/مايو، والاجتماع التاسع عشر للجنة التقنية التحضيرية الجامعية في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل حتى ٤ أيار/مايو؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها العشرين في بيروت في الفترة من ٢٧ حتى ٢٨ أيار/مايو. ولم تجتمع في عام ١٩٩٩ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تعقد دوراتها مرة كل سنتين.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١-٤	أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها
٣	١	ألف- اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٣	٢	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٤	٣	جيم- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٦	٤	DAL - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
١٤	٥-٤٢	ثانيا المسائل التي وجهه انتباه المجلس إليها
١٤	٥-١٦	ألف- اللجنة الاقتصادية لأوروبا
١٧	١٧-٢٥	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٢٢	٢٦-٣٩	جيم- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢٦	٤٠-٤١	DAL - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أولاً - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها

ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١ - أقرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الرابعة والخمسين بالإجماع التوصية التالية، التي رُفعت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ إجراء بشأنها وفقاً للمادة ٥٠ من صلاحيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا ونظمها الداخلي:

المسائل الناجمة عن أعمال الهيئات الفرعية التي تتطلب من اللجنة اتخاذ قرار بشأنها

أقرت اللجنة التوصية بمنح اجتماع المسؤولين عن إدارة الأراضي (MOLA) طابعاً دائماً، على النحو المقترن في الوثيقة E/ECE/1373. وكان هذا على أساس اعتراف اللجنة بعمل الفريق التابع لاجتماع المسؤولين عن إدارة الأرضي لترويج نظامي تسجيل الأراضي وتحويلها إلى القطاع الخاص في المنطقة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وبالحاجة إلى الاستمرار في هذه الأعمال، ولا سيما من أجل منفعة البلدان التي يمر اقتصادها بفترة انتقالية والتي تنتقل من النظام التقليدي إلى النظام الحديث في إدارة الأرضي.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢ - أقرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في جلستها الأولى من دورتها الخامسة والخمسين مشروع القرار التالي للاعتماد من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

تغيير اسم مكاو إلى مكاو، الصين في صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد أوصت بتغيير اسم "مكاو" في الفقرتين ٢ و ٤ من صلاحيات اللجنة إلى "مكاو، الصين"، ابتداءً من ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩، وذلك بهدف تمكين مكاو من الاستمرار بعد ذلك بوصفها عضواً منتسباً في اللجنة،

يقرر تعديل الفقرتين ٢ و ٤ من صلاحيات اللجنة وفقاً لذلك.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣ - أوصت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في دورتها الثالثة والثلاثين المعقدة في أديس أبابا (إثيوبيا) في الفترة من ٦ حتى ٨ أيار / مايو ١٩٩٩، باعتماد مشاريع القرارات التالية من جانب المجلس:

مشروع القرار الأول

برنامـج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ والقرارات اللاحقة ذات الصلة بخطيط البرامج،

وإذ يشير أيضا إلى قرار اللجنة ٨٠٩ (د - ٣١) المؤرخ ٨ أيار / مايو ١٩٩٦ بشأن التوجيهات الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولا سيما الهيكل البرنامجي الذي يتصف بالتطابق بين المخططات التنظيمية الموضوعية والبرامج لتعزيز التضافر وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والأثر في مجال تقديم الخدمات،

وإذ يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٢٠٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ بشأن تخطيط البرامج الذي أقرت فيه الجمعية التنيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠١-١٩٩٨ المقدمة من الأمين العام، بالصيغة المعدلة من لجنة البرنامج والتنسيق،

وقد لاحظ التقرير عن أعمال اللجنة ١٩٩٨-١٩٩٧، ودرس برنامج العمل والأولويات المقترح من أجل فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ الواردة في الوثيقة E/ECA/CM.24/7،

وأقتناعا منه بأن المقترفات الواردة في برنامج العمل والأولويات المقترح من أجل فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ ستحسن دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كمساهمة هامة في عملية إحياء إفريقيا اقتصاديا واجتماعيا،

وإذ يعترف مع ذلك بأن التنمية الاقتصادية لأفريقيا والتخفيف من الفقر يتأثران تأثيرا شديدا بعوامل أخرى، منها أثر المنازعات الاجتماعية - الاقتصادية وما ينجم عنها من تشريد للسكان على نطاق واسع، وإذ يدرك أن التحديات لفترة ما بعد المنازعات، المتمثلة في المصالحة وإعادة التأهيل والتعهير، تتطلب إعادة توجيه الاستراتيجيات الإنمائية والترتيبيات المتعلقة بالموارد،

١ - يشنی على الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا وعلى موظفيها لما قاموا به من عمل كبير خلال السنوات الثلاث الماضية بقصد تعزيز الإصلاح والتجديف المؤسسي في اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتمكينها من البقاء في طليعة تجديدات السياسة العامة من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لافريقيا:

٢ - يقر برنامج عمل وأولويات اللجنة من أجل فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ على النحو الوارد في الوثيقة E/ECA/CM.24/7 مع مراعاة المناقشة والتوصيات ذات الصلة المقدمة في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة:

٣ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا والدول الأعضاء فيها الاضطلاع بمبادرة خاصة، بالتعاون مع الشركاء الثنائيين والمتعدي الأطراف، لدراسة المسائل المتعلقة بأثر المنازعات الاجتماعي - الاقتصادي في تنمية المنطقة، وذلك بالاستناد إلى مشروع أبحاث وتنظيم اجتماع لبحث النتائج وتقديم التوصيات الهدافة إلى وضع برامج مساعدة واستراتيجيات تمويل مناسبة لفترة ما بعد المنازعات؛

٤ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا، وإلى الدول الأعضاء المبادرة بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين - إلى إجراء الدراسات الازمة لتحقيق تفهم أفضل والحد من آثار اتفاقات منتظمة التجارة العالمية والعلمة على اقتصادات المنطقة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يولي اعتبارا خاصا، عند تقديمها مقترحاته الخاصة بالميزانية البرنامجية لسنة ٢٠٠١-٢٠٠٠، إلى احتياجات إفريقيا في ميدان التنمية وذلك بتزويد اللجنة بالموارد الكافية لتمكينها من الاستجابة بصورة كافية للتحديات الإنمائية الجديدة التي تواجه إفريقيا؛

٦ - يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنتيها الثانية والخامسة إلى كفالة توفير الموارد الكافية للجنة من أجل تنفيذ برنامج العمل هذا.

مشروع القرار الثاني

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى بأقل البلدان نموا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وقرارها ١٨٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ اللذين قررت فيما الجمعية الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى بأقل البلدان نموا في النصف الأول من سنة ٢٠٠١، وقبول عرض الاتحاد الأوروبي استضافة المؤتمر،

وإذ يسلم بأهمية الدور الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الأول والثاني المعنيين بأقل البلدان نموا،

وإذ يحيط علما بأن ولاية هذا المؤتمر تمثل في تقييم تجربة العمل لصالح أقل البلدان نموا خلال التسعينات على المستوى القطري، واستعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، ولا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار والتجارة؛ وتنظر في صوغ واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا، وكفالة إدماجها المطرد في الاقتصاد العالمي،

١ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يكفل - بالتعاون مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) بصفته أمينا عاما للمؤتمر - الدعم لأقل البلدان الأفريقية نموا في سعيها للتحضير للمؤتمر على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية؛

٢ - يدعو الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى كفالة قيام اللجنة بتوفير إسهامات تقنية كبيرة للمؤتمر وأعماله التحضيرية؛

٣ - يطلب إلى الشركاء الإنمائيين الثنائيين والإقليميين والمتعدد الأطراف لأقل البلدان نموا، وبخاصة الاتحاد الأوروبي - الطرف المضيف للمؤتمر - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم المساعدة التقنية والمالية الملائمة لأقل البلدان نموا، بغية كفالة أعمال تحضيرية كافية وفعالة للمؤتمر على الصعيد القطري؛

٤ - يطلب أيضا إلى الأمين العام للمؤتمر تكثيف جهوده من أجل تعبيئة الموارد اللازمة لاشتراك ممثلي أقل البلدان نموا في الاجتماعات المزمع عقدها على مستوى الخبراء، واجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية علاوة على المؤتمر ذاته.

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٤ - أقرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها العشرين، المعقدة في بيروت للفترة ٢٧-٢٨ أيار / مايو ١٩٩٩، مشاريع القرارات والمقررات التالية التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

مشروع القرار الأول

تواتر دورات اللجان القطاعية التابعة للجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إدراكا منه لضرورة مواءمة تواتر جميع دورات اللجان الفرعية القطاعية،

إذ يشير إلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢١٢ (د-١٩) المؤرخ ٧ أيار / مايو ١٩٩٧، الذي تنص فيه اللجنة على أن تعقد لجنة الموارد المائية دوراتها سنوياً،

وإذ يشير أيضا إلى قرار اللجنة ٢١٤ (د-١٩) المؤرخ ٧ أيار / مايو ١٩٩٧، الذي تنص فيه اللجنة على إنشاء لجنة فنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في دول منطقة الإسكوا، تعقد اجتماعاتها دوريا كل سنة،

وإذ يشير كذلك إلى أن أمانة اللجنة يمكنها إتاحة الدعم والمشورة إلى الدول الأعضاء، وفقا لطلباتها، في السنوات التي لا تتعقد فيها دورات اللجان الفرعية القطاعية،

وإذ يشير إلى أن اللجان القطاعية الفرعية يمكنها أن تعقد دورات استثنائية حسب الاقتضاء، وفقا لأحكام النظام الداخلي،

١ - يقرر تعديل قرار مجلس اللجان ٢١٢ (د-١٩) و ٢١٤ (د-١٩) بحيث تعقد دورات كل من لجنة الموارد المائية واللجنة الفنية للاهتمام بقضايا تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في دول منطقة الإسكوا، كل سنتين بدلا من كل سنة:

٢ - يؤكد على انعقاد دورات جميع اللجان القطاعية مرة كل سنتين.

مشروع القرار الثاني

إعادة تسمية اللجنة الفنية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٠/١٩٨٤ بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي أشار فيه المجلس إلى قراره ٦٤/١٩٨٢، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه

١٩٨٢، والذي أنشأ به المجلس، داخل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، لجنة دائمة للبرنامج، وقرر أن يسميها اللجنة الفنية،

وإذ يشير أيضا إلى قرار اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا ١١٤ (د-٩) الذي تنيط فيه باللجنة الفنية مهمة استعراض القضايا البرنامجية وتوصيات بهذا الشأن إلى اجتماعات الدورات الوزارية للجنة باعتبارها لجنة تحضيرية،

وإذ يشير كذلك إلى إنشاء ست لجان فنية للجنة تباعا في الفترة الواقعة بين الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٧،

وتفاديا لما قد يقع من التباس بين اسم اللجنة الفنية الحالي وأسماء اللجان الفنية القطاعية،

يقرر تغيير اسم اللجنة الفنية إلى "اللجنة التحضيرية".

مشروع القرار الثالث

التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل والأولويات

لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨،

وقد أحاط علما بالتعديلات التي أدخلتها أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أنشطة البرامج.

وقد درس أسباب ومبررات هذه التعديلات، التي تتعلق بإلغاء أنشطة أو نوافذ أو إعادة صياغتها أو إضافتها أو تأجيلها،

وإذ يدرك الحاجة إلى ضرورة توافر قدر من المرونة في تنفيذ برنامج العمل لكي يشمل القضايا المستجدة التي تتصل به اتصالا مباشرا،

يوافق على التغييرات التي أدخلت على برنامج العمل كما هي واردة في مرفق التقرير الصادر عن التقدم المحرز خلال عام ١٩٩٨ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨.^(١)

مشروع القرار

انتقال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
إلى مقرها الدائم في بيروت، لبنان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٧ (د-١٧) المؤرخ ٣١ أيار / مايو ١٩٩٤، الذي قرر فيه رفع توصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد بيروت مقراً دائمًا للجنة،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩ المؤرخ ٢٩ تموز / يوليه ١٩٩٤،
بشأن المقر الدائم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الخطوات الالزامية لتنفيذ انتقال المقر الدائم للجنة إلى بيروت، وأن يكون تمويل الانتقال من الموارد الموجودة، وبصفة رئيسية من الموارد الخارجية عن الميزانية،

وإذ يشير كذلك إلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٧ (د-١٨) المؤرخ ٢٥ أيار / مايو ١٩٩٥، بشأن تيسير انتقال اللجنة إلى مقرها الدائم في بيروت، الذي ناشدت فيه اللجنة الدول الأعضاء أن تعمل على مساندة الأمين العام للأمم المتحدة في جهوده لتدبير الموارد المطلوبة لتنفيذ قرار اللجنة ١٩٧ (د-١٧)،

وإذ يشير كذلك إلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢١٥ (د-١٩) المؤرخ ٧ أيار / مايو ١٩٩٧، بشأن التقدم المحرز في تيسير انتقال اللجنة إلى مقرها الدائم في بيروت، لبنان، الذي طلبت فيه اللجنة من السلطات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تنظر في إمكانية الاستفادة من مهارات الموظفين المحليين العاملين في اللجنة في عمان في مجالات أخرى داخل الأمم المتحدة، أو في إيجاد وسائل لتعويضهم،

وإذ يحيط علما بمذكرة الأمين التنفيذي عن قرار اللجنة الانتقال إلى مقرها الدائم في بيروت^(٣)،
التي تتناول جميع الجوانب القانونية والإدارية والسوقية والمالية لعملية الانتقال،

وإذ يشيد بالتدابير التي اتخذتها الأمانة للجنة لتنفيذ خطة الانتقال وفق جدول زمني لا يؤثر في تنفيذ برامجها، ويراعي احتياجات موظفيها،

وإذ يشيد بالتدابير التي اتخذتها الأمانة العامة للأمم المتحدة للاستفادة من مهارات الموظفين المحليين العاملين في اللجنة في عمّان في مجالات أخرى داخل الأمم المتحدة، أو لتحديد وسائل لتعويضهم،

١ - يؤيد الإجراءات التي اتخذتها أمانة اللجنة لنقل مقرها الدائم إلى بيت الأمم المتحدة في بيروت بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وخاصة عقد الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية اللبنانية بشأن مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الموقع في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، وكذلك الاتفاق التكميلي بين الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية اللبنانية بشأن شغل واستخدام مبني الأمم المتحدة في بيروت، الموقع في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛

٢ - يؤيد أيضاً الإجراءات التي اتخذتها أمانة اللجنة من أجل تسهيل انتقال مكاتب ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في بيروت إلى بيت الأمم المتحدة، في ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ واستحداث آليات داخلية لتقاسم الخدمات المشتركة والتكاليف ذات الصلة^(٣)؛

٣ - يؤيد مع الارتياح الترتيبات المالية المتعلقة بالنقل التي اتخذتها أمانة اللجنة عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٤ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يكفل تمويل الانتقال من الموارد الموجودة، وبصفة رئيسية من الموارد الخارجية عن الميزانية؛

٤ - يكسر الإعراب عن امتنانه لحكومة الجمهورية اللبنانية على مساهماتها المالية وعلى الجهد الذي بذلتها لتوفير مقر يفي بمتطلبات واحتياجات الأمم المتحدة، ولتعاونها في تنفيذ أحكام اتفاق المقر الموقع في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧؛

٥ - يعرب عن امتنانه لحكومة دولة الكويت لمساهمتها المالية في نقل مقر اللجنة، ولحكومة المملكة العربية السعودية على مساهمتها المقدمة لدعم أنشطة اللجنة بعد انتقالها إلى مقرها الدائم؛

٦ - يكسر شكره لحكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية على التسهيلات التي هيأتها كل منهما للجنة طوال فترة وجودها في بغداد ثم عمّان، كما يعرب عن شكره لحكومة الجمهورية العربية السورية على تسهيل حركة الموظفين والمعدات عبر أراضيها؛

(٣) وقعت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية أربع مذكرات ثلاثة تتعلق بشغل واستخدام مبني الأمم المتحدة في بيروت، مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في ١١ آذار/مارس ١٩٩٩، وقد وقعت مذكرة تناهم بشأن شغل واستخدام المبني المشترك للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومكاتب ووكالات الأمم المتحدة في بيروت، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

مشروع القرار الخامس

اعتماد إعلان بيروت

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢١٧ (د - ١٩) المؤرخ ٧ أيار / مايو ١٩٩٧ بشأن "الدعوة إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجنة، لا سيما الفقرة ٣ من منطوق القرار التي دعت فيه حكومات الدول الأعضاء إلى أن تغتنم هذه الفرصة لصياغة رؤية جديدة للمنطقة تنسجم والتطورات العالمية والإقليمية في القرن القادم،

وإذ يشير أيضا إلى الفقرة ٤٥ من تقرير اللجنة عن أعمال الدورة الخمسين للجنة المعقدة بين ٥ و ٨ أيار / مايو ١٩٩٧ (E/1997/39)، التي تدعو إلى "إصدار إعلان يجسد رؤية اللجنة للمستقبل ودورها في تنسيق سياسات الدول الأعضاء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي توسيع التعاون فيما بينها"^(٤)،

- ١ - يقرر اعتماد إعلان بيروت، المرفق نصه، باعتباره رؤية جديدة تحدد دور اللجنة ومهامها بما ينسجم والتطورات العالمية والإقليمية في القرن القادم؛
- ٢ - يدعو الدول الأعضاء إلى أن تستلهم عناصر الإعلان، في رسم سياستها وبرامجها الوطنية، وفي تعزيز التعاون الدولي والإقليمي فيما بينها؛
- ٣ - يطلب إلى الأمين التنفيذي العمل على أن تراعي أنشطة اللجنة في المستقبل مضمون إعلان بيروت.

.٤. الفقرة ٤٥، E/1997/39-E/ESCWA/19/9 (٤)

المرفق

إعلان بيروت: منطقة غربي آسيا

الاستعداد للقرن الحادي والعشرين

نحن ممثلي حكومات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجتمعين في بيروت يومي ٢٧ و ٢٨ أيار / مايو ١٩٩٩ في إطار الدورة الوزارية العشرين للجنة، ظنقي اليوم هنا لنحتفل بالاليوبيل الفضي للإسكوا بعد أن مضى على إنشائها خمسة وعشرون عاماً،

ورغبة من حكوماتنا في الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه شعوبها في تطلعها إلى التنمية المتكاملة المستدامة، وتأكيداً لاصالتها وإسهامها في الحضارة الإنسانية، وإيماناً بمبادئ ومقداد ميثاق الأمم المتحدة، وإدراكاً لتطور العلاقات والشراكة الدولية، واستناداً إلى حصيلة التجربة ودروس الماضي، وفهم الحاضر وأبعاده، والتطلع إلى المستقبل بثقة واطمئنان،

وإذ ننتهز فرصة الاحتفال باليوبيل الفضي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

نقدم رؤيتنا دورها ومهامها بما ينسجم مع التطورات العالمية والإقليمية في القرن القادم، كما هو مبين أدناه:

١ - إن تناami ظاهرة العولمة لا ينال أو يقلل من الأهمية البالغة للعمل على أساس إقليمي. كما أن الطابع العالمي للمشكلات لا يحول دون خصوصية المناطق، ومن ثم خصوصية الحلول والسياسات. والاتجاه إلى العالمية - مع الاحترام الكامل لسيادة الدول - لا يمكن أن يتم بتجاوز الاتجاهات الإقليمية. فترتيبات التعاون بين مختلف المجموعات المتباينة، وبخاصة بين البلدان الصغيرة والمتوسطة، تمثل جسراً بين ما هو وطني وما هو عالمي. كما أن اتجاهات ومتطلبات التنمية لا تتحقق دفعة واحدة على مستوى العالم، وإنما تتخذ شكل موجات إقليمية تراعي الظروف والأوضاع الخاصة لكل منطقة.

٢ - وإن دور ومهام اللجنة يستندان أساساً إلى التنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، بقصد رفع مستوى النشاط الاقتصادي في غربي آسيا والمحافظة على العلاقات الاقتصادية وتنميتها بين البلدان الأعضاء فيها ومع غيرها من بلدان العالم. ولا يمكن لهذه التنمية أن تتحقق إلا بالقدر الذي تكون فيه شاملة ومتكلمة ومستدامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

٣ - وإن الاعتراف بسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل الخلافات فيما بينها بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي هو

أسس المجتمع الدولي السليم. إلا أن الدولة غير قادرة، وحدها، على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في غيبة التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي الذي يستند إلى السلام العادل والشامل والأمن المتكافئ واحترام مبادئ العدالة والقانون الدولي، وإلى علاقات دولية متوازنة في كل المجالات تستند إلى تعاون دولي فعال وإحساس حقيقي بالشراكة لدى الدول والمؤسسات الدولية المانحة.

٤ - وإن تزايد أهمية التعاون الإقليمي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يلقي مسؤولية كبيرة على اللجنة. فهي، باعتبارها جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، المكان الطبيعي لمعالجة القضايا المرتبطة بهذا التعاون، إذ أنها ليست مجرد ترتيب إقليمي للتعبير عن احتياجات وخصوصيات المنطقة التي تنتمي إليها، بل إنها، في ذات الوقت، تجسيد للمبادئ والمقاصد العالمية لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها على المستوى الإقليمي.

٥ - وإن مستقبل المنطقة، على مشارف القرن الحادي والعشرين، يتطلب تحويلها إلى منطقة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي، والاحترام المتبادل، لدى الجميع، لحقوق شعوب المنطقة ومصالحها في ظل السلام العادل والشامل والأمن المتكافئ، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وهذه الأهداف لن تتحقق إلا بتعزيز التعاون بين أعضاء اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية، من ناحية، وبتوافر الشروط الموضوعية التالية من جهة أخرى:

(أ) تحقيق السلام العادل والشامل والأمن المتكافئ والاستقرار في منطقة غربي آسيا، من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاحترام الكامل للشرعية الدولية ولاسيς ومبادئ عملية السلام وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام، واحترام حقوق شعوبها ورعايتها طموحاتها المشروعة؛

(ب) تهيئة البيئة المحفزة للتنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، في كافة المجالات، بما فيها التعاون بين دول المنطقة في مجالات المياه والبيئة والطاقة، الأمر الذي يتضمن وجود نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الموارد ذات الصلة والاحتياجات الوطنية والمتطلبات العالمية، وتقوم على التكامل بين مختلف جوانب التنمية البشرية المستدامة، مع الاعتراف بتساند الأدوار المطلوب لأي إدارة حكومية فعالة، وقطاع خاص كفؤ، ومجتمع مدني سليم؛

(ج) السعي نحو دمج دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي من خلال مساعدتها على التعامل مع القواعد والمبادئ التي يرتكز عليها هذا النظام وزيادة الفوائد والحد، في الوقت نفسه، من الآثار السلبية التي قد تنتجم عنه، ومن خلال إقامة حوار مع المنظمات الدولية المعنية؛

(د) تعزيز أسباب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقه في الحياة وتقرير المصير وحقه في التنمية والحربيات الأساسية في إطار احترام الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف

القيم الدينية والثقافية والتاريخية، وتحقيق التكامل بين الحرية والمسؤولية على جميع المستويات، في ظل دولة المؤسسات والقانون، يشكل ضماناً رئيسياً لكي تواصل المنطقة إسهامها الخالق في الحضارة البشرية؛

(هـ) تطوير دور اللجنة من خلال تدعيم أجهزتها الفنية وتوفير الدعم الكافي من منظومة الأمم المتحدة بالموارد المالية والبشرية الازمة لاضطلاعها بمهامها على الوجه الأمثل لتتمكن من دعم جهود الدول الأعضاء ولتصبح منبراً أساسياً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ولتدعم التعاون الاقتصادي الإقليمي على أساس وطيدة تسهم في دعم التنمية والتقدم بين الدول أعضاء اللجنة.

ثانياً - المسائل التي وجهه انتبه المجلس إليها

ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٥ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالإجماع في دورتها الرابعة والخمسين تقريراً السنوي الذي يغطي الفترة من ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٩. وفيما يلي المسائل التي وجهه انتبه المجلس إليها، وهي مأخوذة من ذلك التقرير:

الآثار المترتبة على الأزمة المالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٦ - وفق ما دعت إليه خطة العمل، نظمت أمانة اللجنة مناقشة حول موضوع اقتصادي رئيسي. وكان الموضوع المختار هذا العام هو آثار الأزمة المالية على منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وانقسمت الحلقة الدراسية إلى ثلاثة اجتماعات معنية بما يلي: (أ) أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مع اهتمام خاص بأوروبا الغربية والوسطى؛ و (ب) التغلب على أزمة الاقتصاد الروسي؛ و (ج) الأخطار التي تواجه عملية التحول في اقتصادات أخرى.

جنوب شرق أوروبا

٧ - عرض الأمين التنفيذي على اللجنة ورقة غرفة اجتماع بموضوع "الإنعاش في جنوب شرق آسيا بعد تسوية الصراع في يوغوسلافيا: عناصر لمساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا". واعتبرت الوفود بأن لدى اللجنة القدرة الفنية في عدة مجالات ذات صلة بتعهيد جنوب شرق أوروبا بعد انتهاء الصراع وأنه ينبغي الاعتماد على تلك القدرة الفنية حيثما أمكن للمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي في المنطقة. وطلبت أيضاً من أمانة اللجنة تقديم مزيد من التفاصيل عن الاقتراحات التي تتضمنها ورقة غرفة الاجتماع، وعن الأفكار الإضافية التي أعربت عنها الوفود فيما يتصل بجميع مجالات الخبرة الفنية للجنة. وأكدت الوفود على أنه من الجوهر أن يتم التنسيق الملائم بين أنشطة جميع المنظمات والمؤسسات المشتركة في جهود التعمير.

الأنشطة التنفيذية التي يُضطلع بها بالتعاون مع التجمعات والمبادرات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٨ - اعترفت اللجنة بأهمية الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها وبإسهام تلك الأنشطة في تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز الاستقرار والسلم وعلاقات حُسن الجوار فيما بين بلدان المنطقة. ودعت الأمين التنفيذي إلى تلبية طلبات الحصول على مثل هذه المساعدة بطريقة متوازنة جغرافيا وتوجيهه اهتمام خاص إلى الطلبات المقدمة من البلدان التي تمس حاجتها إلى المساعدة.

٩ - وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة، دعيت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا والأمين التنفيذي للجنة إلى استكشاف إمكانيات توفير تمويل إضافي للأنشطة التنفيذية التي تقوم بها اللجنة، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية والمنظمات المانحة ذات الصلة، دعماً لأنواع الأنشطة المختلفة، مثلبعثات الاستشارية والحلقات الدراسية والحلقات التدريبية، ولتنمية المشاريع في إطار التجمعات والمبادرات دون الإقليمية، لا سيما مبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعنى باقتصادات وسط آسيا ومؤتمر التعاون الاقتصادي بمنطقة البحر الأسود. كما اعترفت اللجنة بفشل الجهود المبذولة في منطقة البحر المتوسط في كثير من الأحيان بسبب نقص الموارد المالية، وبأنه ينبغي من ثم بذل جهود إضافية لتبسيط الموارد بغية الاستجابة للظروف والاحتياجات المحددة لبلدان البحر المتوسط الأعضاء في اللجنة. وفي هذا السياق، أشير إلى عملية برشلونة باعتبارها إطاراً دينامياً للتعاون الاقتصادي دون الإقليمي.

١٠ - ومن أجل تحقيق أكبر أثر لمساعدات التقنية التي تقدمها اللجنة وتوفير مزيد من التوجيه، طلب إلى كل من الهيئات الفرعية الرئيسية النظر في الأنشطة التنفيذية التي تمَّت في ميدان اختصاصها وولايتها وتحديد الاحتياجات للأنشطة التنفيذية والتمويل اللازم لها. وطلبت اللجنة إعداد تجميع لاستنتاجات الاستعراضات التي تجريها الهيئات الفرعية الرئيسية لكي تنظر فيها في دورتها الخامسة والخمسين.

المسائل المتعلقة بأعمال فريق الخبراء المعنى ببرنامج العمل

١١ - فيما يتعلق ببرنامج العمل (E/ECE/1372) وعملية وضع الأولويات، أعربت اللجنة عن تقديرها لأعمال فريق الخبراء وأمانة اللجنة والهيئات الفرعية الرئيسية. وأقرت النظام الجديد لوضع الأولويات لبرامج عمل الهيئات الفرعية الرئيسية التي اقترحه فريق الخبراء فضلاً عما يتصل بذلك من توصيات بما يلي:

(أ) أن تشمل عملية تحديد الأولويات جميع أنشطة الهيئات الفرعية الرئيسية التي تستخدم موارد الميزانية العادية للجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ب) الاحتفاظ بنظام الأولويات ذي المستويات الثلاث، ولكن يمكن للهيئات الفرعية الرئيسية التي تستخدم أقل من ٥ في المائة من موارد اللجنة الاقتصادية لأوروبا (المستوطنات البشرية والأخشاب والطاقة المستدامة) أن تضع أولويات أنشطتها إذا اقتضى الأمر، على مستويين:

(ج) إعداد استماراة لفرادى الهيئات الفرعية الرئيسية لمئها أثناء عملية وضع الأولويات:

(د) إعداد مذكرة إيضاحية ترافق بالاستماراة الجديدة:

(ه) يحضر الرئيس أو ممثل لفريق الخبراء المعنى ببرنامج العمل الاجتماعات السنوية بين مكتب اللجنة والهيئات الفرعية الرئيسية. ويمكن ترتيب اجتماعات غير رسمية أخرى بين الهيئات الفرعية الرئيسية وفريق الخبراء حسب الاقتضاء.

تبادل الآراء بشأن الشواغل الشاملة لعدة قطاعات بما في ذلك الروابط بين القطاعات

١٢ - استعرضت اللجنة التقدم المحرز في إدماج الشاغلين الشاملين لعدة قطاعات، وهما التنمية المستدامة وإدماج قضايا الجنسين في الأنشطة الرئيسية. في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على أساس الورقة المقدمة من الأمانة (E/ECE/1369). وبينما لاحظت اللجنة عدم انتظام التقدم المحرز عبر القطاعات المختلفة، اعترفت بأن إدماج القضايا الشاملة لعدة قطاعات عملية طويلة الأجل لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة العمل والجهد المستمر. وفي هذا الصدد، أعرب رؤساء الهيئات الفرعية الرئيسية عن التزامهم بدعم هذه العملية.

١٣ - وفيما يتصل بالتنمية المستدامة، والاعتراف بأنها موضوع شامل لجميع مجالات أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، دعت اللجنة لجنة السياسة البيئية إلى استعراض جميع الأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة وتقديم اقتراحات إلى كل من الهيئات الفرعية الرئيسية وإلى اللجنة بشأن نهج أكثر انتظاماً على مستوى اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

١٤ - وفي مجال إدماج قضايا الجنسين في الأنشطة الرئيسية، أعربت اللجنة عن رغبتها في بذل المزيد من الجهد في هذا الصدد. وكذلك فيما يتعلق بقضايا الجنسين، أيدت اللجنة عقد اجتماع خبراء على المستوى الحكومي الدولي، استجابة لطلب الجمعية العامة، ليقوم باستعراض القضايا والمشاكل والسياسات الاقتصادية، المتصلة بحالة المرأة في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من أجل توفير تقييم إقليمي لاستعراض عام ٢٠٠٠ لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وستجري معالجة القضايا الأخرى تبعاً لاهتمامات المنظمات الأخرى التي ستشارك في التحضير لهذا الاجتماع ومجالات عملها. وتوضع الصيغة النهائية لتفاصيل الاجتماع في الاجتماع المخصص غير الرسمي الذي ستعقده اللجنة في حزيران/يونيه ١٩٩٩، استناداً إلى اقتراح أعدته أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتشاور مع هذه المنظمات وكذلك مع الدول الأعضاء.

١٥ - وأشادت اللجنة أيضاً بالتطورات الأخيرة في التعاون المتعدد القطاعات، لا سيما في مجال النقل والبيئة، فضلاً عن مجال البيئة والصحة، وحثت على تحقيق مزيد من التقدم في هذا الاتجاه.

الدورة الخامسة والخمسون للجنة

١٦ - تحدد موعد بدئي لعقد الدورة الخامسة والخمسين للجنة في الفترة من ٢ إلى ٥ أيار / مايو عام ٢٠٠٠ في جنيف.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٧ - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الخامسة والخمسين القرارات الموجزة أدناه، والتي وجّه انتباه المجلس إليها.

القرار ١/٥٥ - التنمية المستدامة للنقل في المياه الداخلية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١٨ - إن اللجنة، وقد لاحظت مع الارتياح توصيات الاجتماع الإقليمي على مستوى وضع السياسات المعنى بالتنمية المستدامة للنقل في المياه الداخلية، المعقود في نانجينغ، بالصين، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، حيث الأعضاء والأعضاء المنتسبين الإقليميين المعنيين على ما يلي:

(أ) إدماج النقل في المياه الداخلية ضمن نظم النقل المتعددة الوسائل لتوفير خدمات المواصلات لحركة النقل المحلية والدولية، وبذلك يلبي طلب السوق على خدمة مريحة وتنافسية مع تحقيق أقصى قدر من المنافع الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية التي يمكن أن تستمد من كل وسيلة من وسائل المواصلات؛

(ب) إجراء دراسة تفصيلية للمسائل التقنية والإدارية المتعلقة بتشغيل المجاري المائية الوطنية بهدف تسهيل حركة المرور الدولية؛

(ج) إيلاء النقل في المياه الداخلية الأولوية الملائمة في السياسات والتخطيط والاستثمار، استناداً إلى تحليل تفصيلي للمنافع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز الوعي العام بتلك المنافع ومن ثم تشجيع التحول إلى النقل في المياه الداخلية حسب الاقتضاء؛

(د) تعزيز التعاون بين الوكالات الوطنية المسؤولة عن النقل المائي الداخلي وإدارة الموارد المائية لأغراض الملاحة عن طريق تخطيط وطني منسق وإعداد السياسات وتنفيذها؛

(ه) وزيادة موارد القطاع العام المخصصة للنقل المائي الداخلي لتجسيد الأولوية النسبية لهذا النوع من النقل وتشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين تطور النقل المائي الداخلي وإدارته وتشغيله؛

(و) وتشجيع ما يلي: '١' اعتماد تشريع مناسب وخلق بيئة تنظيمية لحماية الطرق المائية الداخلية واستخدامها على نحو فعال؛ و '٢' سلامة الملاحة مع إيلاء اعتبار كاف لمشكل عام ٢٠٠٠؛ و '٣' تيسير تناقل البضائع بين السفن البحرية والمراتب الداخلية بغية التوزيع في الأماكن الأمامية؛ و '٤' الإقرار بما للقوارب الريفية والمراتب الصغيرة، التي يشغلها القطاع غير الرسمي من دور في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز هذا الدور، مع الإشارة بصورة خاصة إلى تخفيف الفقر في المناطق الريفية؛ و '٥' استخدام أدوات الجرف، كلما كان ذلك مجديا من الناحية الاقتصادية ومقبولا اجتماعيا وبائيا، لزيادة الأرضي الزراعية وإحيائها، وتعزيز حماية الضفاف واستصلاح الأرضي؛ و '٦' تطوير نظم المعلومات الإحصائية لدعم اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسياسة العامة والإدارة والتنفيذ، مع إيلاء اعتبار كاف لمشكل عام ٢٠٠٠؛ و '٧' تمية السياحة على طول الطرق المائية الداخلية؛

(ز) وإنشاء أو تعزيز المراكز الملائمة والقدرة المؤسسية للاضطلاع بالدراسات والبحوث من أجل تحديد العوائق المادية والمؤسسية التي تحول دون تطور النقل المائي الداخلي وتشفيله بشكل فعال والعمل على تنمية الموارد البشرية لمعالجة تلك النواقص. وعلاوة على ذلك، فقد طلبت اللجنة من الأمين التنفيذي '١' مساعدة الأعضاء من الدول التي توجد بها أنهار والأعضاء المنتسبين، بناء على طلبهم، على صياغة السياسات والاستراتيجيات الهدافة إلى تعزيز تنمية النقل المائي الداخلي وتكامله مع وسائل النقل الأخرى وتشجيع تحويل نقل الشحنات إلى المياه الداخلية عند الاقتضاء؛ و '٢' تعزيز النهوض التكنولوجي بقطاع النقل المائي الداخلي عن طريق تقديم المساعدة التقنية؛ و '٣' المساهمة في زيادة وعي صانعي القرار والجمهور بالمزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنقل المائي الداخلي، وذلك من خلال إعداد مواد غنية بالمعلومات وموثقة لنشرها على نطاق واسع في المنطقة؛ و '٤' العمل على تنمية الموارد البشرية في قطاع النقل المائي الداخلي وتبادل الخبرات، من خلال الربط الشبكي، بين الأعضاء من الدول التي توجد بها أنهار والأعضاء المنتسبين في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وكذلك مع بلدان خارج المنطقة؛ و '٥' تنظيم مؤتمر ومعرض بشأن النقل المائي الداخلي في عام ٢٠٠٠، بتعاون مع القطاعين العام والخاص وباقتران مع الدورة الثالثة للجنة النقل والاتصالات والسياحة وتطوير الهياكل الأساسية؛ و '٦' تقديم تقرير إلى اللجنة في عام ٢٠٠١ عن تنفيذ القرار.

القرار ٢/٥٥ - الرصد والمراقبة على الصعيد بين الاقتصادي والمالي في
منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا
والمحيط الهادئ

١٩ - وفي ظل استمرار الأزمة المالية والاقتصادية في آسيا وآثارها الضارة على إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة، فضلا عن تأثير الأزمة المالية الآسيوية على الاقتصاد العالمي وعلى عملية العولمة، أعادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تأكيد وضعها باعتبارها المركز الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وطلبت من الأمين التنفيذي:

- (أ) مواصلة القيام بتحليلات مفصلة للأزمة المالية والاقتصادية، مع إيلاء اهتمام خاص لدور الأسواق المالية، وتقديم خيارات للأعضاء والاعضاء المنتسبين يمكنهم استخدامها، عند الاقتضاء، كدخلات في صياغة سياساتهم الوطنية ذات الصلة، قصد ضمان جذب تدفق مطرد لرأس المال الخاص؛
- (ب) ومواصلة دراسة النتائج الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، مع إيلاء اهتمام خاص لتخفييف معاناة الفئات المحرومة؛
- (ج) وتعزيز تبادل المعلومات فيما يتعلق بالسياسات المعتمدة والتدابير المتتخذة من قبل الأعضاء والأعضاء المنتسبين لمواجهة أثر الأزمة؛
- (د) والاضطلاع بدراسة عن الآليات الإقليمية الممكنة لتبادل المعلومات ونظم الإنذار المبكر فيما يتعلق بالحالة المالية والاقتصادية في بلدان المنطقة، مع التركيز على الوقاية من الأزمات والحد من تأثير البلدان بالاضطراب الاقتصادي والمالي، بما في ذلك: '١' فحص الآليات ذات الصلة الموجودة حالياً أو التي يجري بحثها في مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية؛ و '٢' تحليل مضمون ونوعية وتوافر المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء؛ و '٣' وضع توصيات عن الأنشطة المقبلة، بما في ذلك وسائل وسبل القيام بمساهمات إقليمية في برامج الرصد والمراقبة العالمية لصدق التقد الدولي وسائر الكيانات المتعددة الأطراف، مع إكمال، وليس تكرار، الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛
- (ه) وإيلاء اهتمام خاص لتأثيرات الأزمة المالية على الدول النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية، فضلا عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك بتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية المناسبة لها؛
- (و) والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وسائر المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة للاضطلاع بالتحليلات والدراسات المذكورة في هذا القرار؛
- (ز) وطلب القرار من الأمين التنفيذي أن يقدم تقرير إلى اللجنة في دورتها السادسة والخمسين عن تنفيذ القرار.

القرار ٣/٥٥ - تعزيز التعاون ودعم بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ
لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠

٤٠ - إن اللجنة، إذ تدرك أن الترابط المتزايد بين الاقتصادات والطابع المتداخل للأنظمة الحاسوبية يقتضيان تدابير متسقة ومنسقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين المعاونين على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للارتفاع ببلدانهم إلى أعلى مستوى من الاستعداد لولوج عام

٢٠٠٠، ليس فقط خدمة لمصلحتها هي بل للتقليل أيضاً إلى أقصى حد من الآثار الضارة لعام ٢٠٠٠ على القطاعات الحيوية في البلدان الأخرى. ودعتها إلى ممارسة سياسات المكافحة وإلى تعزيز تبادل المعلومات عبر الحدود فيما يتعلق بالاستعداد لعام ٢٠٠٠، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والنظم الراسخة والإخفاقات والنجاحات المتوقعة في عام ٢٠٠٠، وحثتها كذلك على الإسراع باستدراك نظمها لضمان توافر الخدمات الأساسية المتعلقة بالهياكل الأساسية واستخدام قنوات الإعلام العام لتشجيع القطاع الخاص على الامتثال لمقتضيات عام ٢٠٠٠ وتبيان مدى استعداده، وإعداد خطط طوارئ لمواجهة ما هو محتمل من اخفاقات كبيرة في القطاعين العام والخاص. ودعت اللجنة أيضاً إلى تيسير تبادل الخبرات الوطنية بشأن مشكل عام ٢٠٠٠ وإلى تبادل المعلومات والخبرات المتاحة بشأن هذا الموضوع مع الدول الأعضاء، ونادي إلى إقامة تعاون إقليمي ودولي لضمان مواجهة تحدي عام ٢٠٠٠ على نحو فعال وفي الوقت المناسب والعمل سوياً لمواجهة ما ينذر به هذا المشكل على الصعيد العالمي، وطلب إلى المنظمات الدولية ومنظومة الأمم المتحدة أن تتعاون في هذا الأمر، وأن تساعد مختلف فئات البلدان المحرومة. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يقدم سنوياً إلى غاية الدورة السابعة والخمسين تقارير إلى اللجنة عن التقدم المحرز والصعوبات التي واجهها الأعضاء أو الأعضاء المنتسبون في التصدي لمشكل عام ٢٠٠٠.

القرار ٥٥/٤ - نحو مجتمع لجميع الأعمار: إعلان وخطبة عمل مكاو بشأن

الشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ

٢١ - أقرت اللجنة إعلان وخطبة عمل مكاو بشأن الشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ، اللذين اعتمدا في اجتماع إقليمي عقد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن خطبة عمل تتعلق بالشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ وحثت جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين المعاوين على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لتنفيذ خطبة العمل ومواصلة الدعم الكامل لتنفيذ الولايات الإقليمية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة فيما يتعلق بالمسنين. ودعت جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين، الذين لم يقوموا بذلك بعد، إلى وضع وتعزيز آليات وطنية بشأن الشيخوخة تمكّنهم، في جملة أمور، من تنسيق الاحتفال بالسنة الدولية للمسنين ووضع أهداف محددة زمنياً فيما يتعلق بالشيخوخة والقضايا المتصلة بها، وذلك في ضوء احتياجات المستنين وتطلعاتهم، في انسجام مع العادات الأهلية ومع بيئاتهم. كما دعت جميع قطاعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة إلى المساهمة في تنفيذ إعلان وخطبة عمل مكاو وخطط العمل الوطنية بشأن المسنين على نحو فعال. وطلبت اللجنة من الأمين التنفيذي ما يلي:

(أ) تقديم الدعم والمساعدة على الوجه الكامل إلى الأعضاء والأعضاء المنتسبين في التنفيذ العاجل لخطبة العمل، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية، وفي وضع أهداف وغايات وسياسات محددة زمنياً بشأن الشيخوخة وتنسيق الأنشطة على الصعيدين الإقليمي ودون إقليمي؛

(ب) وتقديم تقارير إلى اللجنة في عام ٢٠٠٠ عن الاحتفال بالسنة وعن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل والإيصاء، بناء على المشاورات مع الأعضاء والمتسبين المعاوين، بتدابير ومبادرات إضافية لبلوغ الأهداف والمقاصد الواردة فيها:

(ج) وتقديم تقرير إلى اللجنة، كل خمس سنوات، بانتظام عن استعراض وتقييم تنفيذ خطة العمل:

(د) ومواصلة تقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى الأعضاء والمتسبين، فضلاً عن الفاعلين الآخرين، إحياءً لذكرى السنة، معأخذ أهدافها ومراميها في الاعتبار، وبحث السبل الكفيلة بالدفع قدماً بالمبادرات الوطنية والإقليمية المعنية بالمسنين؛

(هـ) ومواصلة تيسير تبادل الخبرات والمعلومات الوطنية وجمع البيانات والمنشورات وسائر المواد المتعلقة بالمسنين وتحليلها ونشرها، بما في ذلك استخدام الإنترن特 والتسهيلات الإلكترونية والوسائل الأخرى، في إطار الموارد الموجودة والمتوفرة.

المؤتمر الوزاري الرابع المعنى بالبيئة والتنمية

٢٢ - ترى اللجنة أن المؤتمر الوزاري الرابع المعنى بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ الذي سينعقد في عام ٢٠٠٠ سيكون مناسبة هامة لاستعراض تنفيذ برنامج العمل الإقليمي للتنمية السليمة ببيئة المستدامة (١٩٩٩-٢٠٠٠) ولمناقشة الاتجاهات المستقبلية للمنطقة. وسيوفر أيضاً فرصة لوضع مدخلات إقليمية للاستعراض الذي تجريه الجمعية العامة كل عشر سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. ورحبت اللجنة بعرض اليابان استضافة المؤتمر الوزاري الرابع في مدينة كيتاكيوشو بفنوكويوكا، الذي سينظم بالتزامن مع مؤتمر البيئة لآسيا والمحيط الهادئ.

المؤتمر الوزاري الثاني المعنى بالتطبيقات الفضائية من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ
٢٣ - واستعرضت اللجنة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثاني المعنى باستخدام الفضاء للتنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي سوف تستضيفه الهند في نيودلهي من ١٥ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وكررت الإعراب عن تأييدها له. وأشارت اللجنة إلى أنه خلال فترة انعقاد المؤتمر ستقام ندوة علمية ومعرض تقني حول موضوع عنوانه "الفضاء في سنة ١٩٩٩". وحثّت اللجنة الأعضاء والأعضاء المتسببن على الاشتراك الفعال في المؤتمر وفي أحداث أخرى ذات صلة.

خطة العمل للتنمية المستدامة للسياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٢٤ - أيدّت اللجنة بشدة واعتمدت بقوة خطة عمل للتنمية المستدامة للسياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أسعدها أن تشير إلى أن المنظمة الدولية للسياحة وعدة منظمات أخرى قد أعربت عن استعدادها لدعم خطة العمل والتعاون في تنفيذها.

الدورة السادسة والخمسون للجنة

٢٥ - قررت اللجنة أن تعقد دورتها الثالثة والخمسين في بانكوك في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ولم تتحدد بعد المواعيد النهائية للمشاورات. كما قررت أن يكون موضوع الدورة هو "التنمية من خلال العولمة والشراكة في القرن الحادي والعشرين: منظور منطقة آسيا والمحيط الهادئ والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في نظام التجارة الدولية على أساس الإنصاف والمساواة".

جيم - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٦ - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دورتها الثالثة والثلاثين القرارات، والاقتراح بالدعم والبيان الوزاري، الملخصة أدناه، والتي وجه انتباه المجلس إليها.

القرار ٨٣١ (د - ٣٣) - التقرير الاقتصادي لأفريقيا لعام ١٩٩٩

٢٧ - في هذا القرار أبدت اللجنة تقديرها لجودة "التقرير الاقتصادي لأفريقيا لسنة ١٩٩٩"، خصوصاً من حيث توجيهه الجديد، والنتائج التي انتهت إليها التقرير، والمؤشرات الجديدة التي تزيد من فهم اقتصادات المنطقة من منظور أفريقي، باعتبارها عناصر أساسية لصياغة سياسة ملائمة. وأثبتت اللجنة على عمل الأمانة التنفيذية في وضع مجموعة مؤشرات يمكن بها قياس وتقدير الأداء الاقتصادي القصير الأجل والطويل الأجل. كما طلبت من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يواصل تنفيذ المؤشرات الموضوعة في التقرير، بالتعاون مع البلدان الأعضاء والشركاء في تنمية المنطقة. وفي النهاية طلبت اللجنة إلى الشركاء الإنمائيين الآخرين التعاون معها للمساعدة في وضع استراتيجيات مناسبة تتضمن تحديات الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، ومنها تلك التي كانت وليدة الصراعات.

القرار ٨٣٢ (د - ٣٣) - فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز في أفريقيا

٢٨ - أشارت اللجنة في هذا القرار إلى إعلانات وقرارات رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، التي التزمت فيها الدول باتخاذ إجراءات خاصة لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية إلى بلدانها. وأبدت تقديرها للمبادرات التي اتخذها الأمين التنفيذي للجنة إذ وضع هذه القضية الرئيسية في جدول أعمال الدورة الحالية. وطلبت اللجنة من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعمل بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة العالمي للايدز، وأن يشارك في رعاية أية مؤسسات أخرى تتولى جمع وتحليل ونشر البيانات عن الأثر الاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية، لتسهيل وضع السياسة ورسم البرامج. كما طالبت الدول الأعضاء بأن تكشف جهودها في محاربتها لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأن تمنع انتقاله باتاحة موارد كافية له، وبإشراك جميع القطاعات المعنية بالاقتصاد، الشركاء المعنيين، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

اقتراح بالتأييد يتعلق بأثر خفض قيمة العملات على
استحقاقات المعاشات التقاعدية لموظفي فئة الخدمات
العامة، والموظفين الوظيفيين باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٩ - اعتمدت اللجنة اقتراحا يشير إلى البيان الذي أصدرته إدارة العلاقات بين الإدارة والموظفين باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بشأن الأثر السلبي لتخفيض قيمة العملات على استحقاقات المعاشات التقاعدية لموظفي فئة الخدمات العامة والموظفين الوظيفيين في أديس أبابا، ومقار العمل الأخرى البعيدة عن المقر. وأعربت اللجنة عن تأييدها لجميع الإجراءات المطلوبة لحل مشكلة المعاشات التقاعدية لهذه الفئة من الموظفين بشكل فعال.

البيان الوزاري

٣٠ - في نهاية الدورة، اعتمدت اللجنة بيانا وزاريا سلّم بأن انعقاد اللجنة يجري في وقت حاسم من تاريخ تنمية أفريقيا: أي في فترة من الارتفاع والنمو المزعزع؛ وفي عصر من عولمة التجارة والاستثمارات والأسوق المالية؛ وفي عهد من الحذر، نظراً لآثار الأزمة الاقتصادية في آسيا وأثارها المعدية؛ وفي وقت يبيّن أن التحليل الجديد للوضع الإنمائي لأفريقيا يدفعها إلى الأمام؛ وفي وقت ينظر فيه شركاء أفريقيا بشكل جدي في أزمة الديون الأفريقية.

٣١ - ورحب البيان بالتصيات الواردة في "التقرير الاقتصادي لأفريقيا لعام ١٩٩٩"، وأشار بالذات إلى التركيز الجديد على عوامل أساسية تحتاج إلى بحث من أجل الحد من الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وبعد أن لاحظ البيان أن القارة تفتقر إلى المواد الأساسية اللازمة لاستمرار النمو في المستقبل بمعدلات ضرورية لتحقيق أهداف الحد من الفقر، أكد البيان أن من المناسب جعل مسألة الحد من الفقر هي الهدف الأعلى من جهود التنمية. ومع أن البلدان الأفريقية تواصل برامج إصلاح نظامها الاقتصادي الكلي، فإن عليها في نفس الوقت أن تبدي اهتماماً بتنمية رأس المال والبناء على المشاريع والمؤسسات والهيئات الأساسية المطلوبة لتحقيق النمو المستدام، والحد من الفقر في إطار الاقتصاد الكلي. كما لاحظ البيان أن فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز قد أصبح نكبة وعاملًا أساسيًا في الاحتمالات الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، وهذا يحتاج إلى عمل متضافر وحاسم من جانب الدول الأعضاء من خلال اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة هذا المرض.

الدرس المستفاد من الأزمة المالية الراهنة

٣٢ - اتفق الوزراء في بيانهم على أن أحد الدروس الأساسية التي تواجهه أفريقيا من الأزمة الحالية هي ضرورة تعزيز آليات الإشراف والتنظيم لضمان الشفافية في المعاملات المالية وتحسين الإدارة التجارية، بما يتمشى مع مبدأ تحرير المعاملات المالية وخلق الأسواق المالية ورؤوس الأموال، ورحبوا بالصيغة التي وضعها الفريق العامل الحكومي الدولي لمعالجة القضايا التي تتعلق بالإصلاح المقترن للنظام المالي

والنقيدي الدولي، بناء على مبادرة من مجموعة السبعة، وشددوا على أهمية التمثيل الكافي لأفريقيا في هذه المجموعة وفي أية مجموعة تقوم بدور مشابه. ومضى البيان قائلا إن الإصلاحات المنشودة يجب أن تسهل التقدم المطرد في تكفل النظام المالي العالمي بالتمويل الإنمائي لأقل البلدان نموا لتخفييف الأزمات المالية عند حدوثها.

تمويل التنمية

٣٣ - اعترافا بأهمية حشد الموارد المحلية لضمان التنمية المستدامة، كرر الوزراء مجددا التزامهم بزيادة المدخرات الخاصة، بما في ذلك تعزيز وتحسين الثقة بمؤسسات الادخار وحوافز التوفير، فضلا عن توسيع نطاق وسائل الادخار المالي. وبعد أن استعرضوا تقاسم خبراتهم في مجال الإصلاح الضريبي في بلد كل منهم، اتفق الوزراء على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وعميق إصلاحات الأسواق المالية وإصلاح المؤسسات، فضلا عن تأمين ضمان الإدارية السليمة لسياسة سعر الفائدة، وأسعار صرف العملات، لتعزيز المدخرات الخاصة والعامة. وشدد الوزراء على الدور الحاسم لأسواق رأس المال في رفع مستوى المدخرات المحلية، وجذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية، والقضاء على هرب رأس المال والارتداد عن اتجاهه نحو الهرب. واقترحوا في هذه الدورة وضع نهج دون إقليمي من أجل تنمية أسواق رأس المال.

٣٤ - أما على الصعيد الخارجي، فقد رحب الوزراء بشكل خاص بالمقترنات الجديدة لمعالجة أزمة ديون أفريقيا، ولاحظوا أن هذه المقترنات تعزز الدعوة التي أصدروها في اجتماعهم عام ١٩٩٧، باستعراض مبادرة الديون التي اتخذتها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من أجل تمكين دول أكثر من أن تستفيد من الإعفاء من الديون. وشددت المقترنات الآتية من عدد من دول مجموعة السبعة ومن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) ووكالات أخرى للأمم المتحدة على ضرورة حل أزمة ديون أفريقيا بإطار جامع ومتكملا وتمويل التنمية والحد من الفقر. وتجاوزوا لضرورة تحسين الترتيبات الحالية للإعفاء من الديون، أحاط الوزراء علما بنكراة إحالة قضية استدامة الديون إلى هيئة مستقلة مشكلة من شخصيات بارزة ضليعة الفهم لقضايا المالية والتنمية والقضايا الاجتماعية، يجري اختيارها باتفاق متبادل بين الجهات الدائنة والمدينة، مع تعهد الدائنين النظر في إلغاء كافة الديون التي تعتبر غير مستدامة.

الماعدة الإنمائية الرسمية

٣٥ - انطلاقا من انخفاض معدلات تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، لاحظ الوزراء أنه في حين أن الحاجة تدعو إلى تنفيذ الاعتماد على المعونات على المدى الطويل، ينبغي زيادة فعالية المعونات، بسبب تحسن الجو السياسي في أفريقيا، وأيضا بسبب أهمية المساعدة في تحقيق أهداف إنمائية أساسية. ولتحسين فعالية المعونة وبالتالي لضمان استمرار تدفقات المساعدة، أكد الوزراء على ضرورة تعزيز العلاقة بين الجهات المانحة المستفيدة بحيث تركز برامج الجهات المانحة المتعددة على برنامج توجهه أفريقيا، وعلى ضرورة تعزيز آليات إيصال المساعدة المؤسسية، وعلى أهمية وضع رؤية استراتيجية للمعونات.

الاستثمار التجاري والأجنبي

٣٦ - رغم أن الوزراء شجعوا تهميش القارة في عصر تزداد فيه العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي، وحثوا البلدان الأفريقية على أن تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن إعادة تشكيل اقتصاداتها لمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي يوفرها المناخ الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد. واقتنياً منهم بأن الاستثمارات عناصر أساسية لأي استراتيجية معقولة لتعجيل تنمية أفريقيا واستمرار ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي اللازم للحد من الفقر، وأكد الوزراء مجدداً التزامهم بالتعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي، تمشياً مع مقتضيات اتساع الأسواق، خطوة أساسية للاندماج في الاقتصاد العالمي ولتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية، وشدد الوزراء على ضرورة تعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية (بما في ذلك إصلاحات القطاع المالي) من أجل وضع إطار سياسي مناسب وتحسين سمعة أفريقيا باعتبارها مكاناً مأموناً للتجارة والاستثمار. كما أكدوا على ضرورة تعزيز القدرة المؤسسية وتحسين تدفقات المعلومات الازمة للتنمية الاقتصادية.

Herb رأس المال وأثره في التنمية

٣٧ - لاحظ الوزراء بقلق أنه رغم سعي أفريقيا لجذب الاستثمار الأجنبي اللازم للتنمية، فإن ثروة أفريقيا التي أودعها في الخارج أبناؤها تتجاوز مقدار ما هي عليه في أي قارة أخرى. وحثوا على زيادة الاستثمارات المحلية وعلى أن تضع الحكومات الأفريقية الأولوية لإعادة هذه الموارد المالية إلى أوطانها، نظراً لأهمية مساهمتها في تمويل تنمية القارة. كما لاحظوا في حالات كثيرة أن شروط جذب رأس المال الأجنبي هي نفس الشروط الالزمة لتبعة رأس المال الأفريقي، ألا وهي: خلق بيئة مواتية. وأبدوا تصميمهم على اتخاذ الخطوات الالزمة للقضاء على Herb رأس المال وعكس اتجاهه، بالتركيز على سياسات تعمل على خلق واستمرار بيئة متسقة وثابتة لسياسة الاقتصاد الكلي، وتشجيع تنمية رأس المال والأسواق المالية، فضلاً عن حل مشكلة ارتفاع نسبة الديون الخارجية غير المستدامة.

٣٨ - وسلّم الوزراء بأن الفساد عقبة أمام الاستثمارات والتنمية، لأنه يزيد نفقات المعاملات التجارية، كما أن تعذر التنبؤ به يجعل عوائد الاستثمارات غير مؤكدة. وصمموا على تعزيز إجراءات محاربته، باستخدام وسائل سياسية واقتصادية وقانونية، منها الضغط لإجراء إصلاحات في بعض جوانب الأنظمة المصرفية للبلدان التي تعتبر "ملذاً آمناً" للأموال التي تأتي نتيجة الفساد.

برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٩ - أسعد الوزراء أن يلاحظوا أن اللجنة قد انتهت من برنامج إصلاحها وإعادة تشكيلها. ولاحظوا أن "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ١٩٩٩" ساهم كثيراً في إنعاش اللجنة. وشجعوا الدول الأعضاء، وكذلك الشركاء في تنمية أفريقيا على إدخال بعض التوصيات الواردة في التقرير في صلب سياساتهم وبرامجهم، وتوجيه اقتراحات مفيدة إلى اللجنة بشأن تحسين التقرير مستقبلاً. كما أثني الوزراء على اللجنة على تعزيزها لعملياتها في المقر، ومد نطاق خدماتها إلى الدول الأعضاء من خلال مراكز التنمية دون الإقليمية. ولاحظوا أن برنامج عمل اللجنة وأولوياتها للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ لم تكن مناسبة فقط، وإنما كانت وثيقة الصلة

باهتمامات واحتياجات الدول الأعضاء. بيد أنهم أعربوا عن قلقهم من أن اعتمادات ميزانية الأمم المتحدة قد لا تكون كافية لتنفيذ هذه البرامج. وبهذا الصدد، دعا الوزراء الشركاء في تنمية أفريقيا إلى دعم برنامج العمل بموارد مالية مناسبة تضمن نجاحه.

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٤٠ - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها العشرون القرار الملخص أدناه، وجّهه انتباه المجلس إليه:

مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠

٤١ - أشارت اللجنة مع التقدير إلى أن أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد عقدت مشاورات مع الدول الأعضاء، ومع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة عند تحديد الأولويات المقترحة لكل برنامج من البرامج الموضوعية الخمسة كما لاحظت مع التقدير أن الأمانة قد عقدت مشاورات مع اللجنة الاستشارية (المكونة من رؤساءبعثات الدبلوماسية أو ممثليهم في البلد المضيف، أو مع ممثليهم في البلد المضيف)، بقصد تحديد أولويات برنامج العمل المقترن لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠. وكررت اللجنة اقتناعها بأن التبشير بمشاورات بشأن تحديد البرنامج هو آلية أساسية للتوصل إلى رأي مشترك حول أولويات المنطقة، وإلى ترشيد الأنشطة التي تضطلع بها مختلف وكالات الأمم المتحدة. وطلبت اللجنة من الأمين التنفيذي أن يوزع هذا البرنامج على الدول الأعضاء باللجنة، وعلى وكالات الأمم المتحدة المعنية فور اعتماده من الجمعية العامة.

— — — — —